

3

قانون

٢٥٥/٤

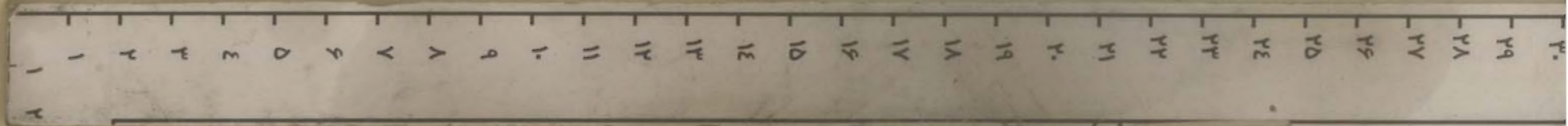
ادارة مجلس شورای ملی
شماره ١٨٩

المعاشات الملكية الجديد

کتابخانه
مجلس شورای ملی

الصادرة في ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٢٧

وفي ١٧ ابريل سنة ١٩٠٩



قانون

٢٥٥/٤

ادارة مجلس عوامي
١٨٠٠

المعاشات الملكية الجديد

مجلس عوامي
١٨٠٠

الصادرة في ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٢٧

وفي ١٧ ابريل سنة ١٩٠٩

مطبعة هندية بالموسكي بمصر

قانون

٢٥٥/ع

الادارة مجلس شورای ملی
شماره ٢٥٥

المعاشات الملكية الجديد

مجلس شورای ملی
شماره ٢٥٥

الصادرة في ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٢٧

وفي ١٧ ابريل سنة ١٩٠٩

مطبعة هندية بالموسى بمصر

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين
أمرنا بما هو آت :

الباب الاول

الاحكام الاولى والاستقطاع للمعاش

المادة الاولى

معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين المملكين الذين يدخلون في خدمة
الحكومة من تاريخ صدور هذا القانون ومعاشات ومكافآت أراذلهم وأولادهم
تكون تسوية على مقتضى الاحكام الآتية بصرف النظر عن كل ما خالفها من
أحكام القوانين والأوامر العالية واللوائح الجاري العمل بها الآن .

المادة الثانية

يستقطع خمسة في المائة من ماهيات جميع الموظفين والمستخدمين المملكين
المقيدين بصفة دائمة ولا يجوز رد قيمة هذا الاستقطاع في أية حالة من الأحوال .
الموظفون والمستخدمون الذين تستقطع من ماهياتهم الخمسة في المائة لهم دون
سواهم الحق في معاش بمقتضى شروط هذا القانون .
الجزء الذي تستقطع منه الخمسة في المائة من ماهيات النظار والذي يتخذ أساسا
لترتيب المعاش أو المكافأة هو ٢٠٠٠ جنيه مصري في السنة .

المادة الثالثة

المرتبات التي تعطى علاوة على الماهية الثابتة بأية صفة كانت مثل المكافآت
ومثل ضائم السفرية لمن يؤدون خدمة في السودان وفي سواحل البحر الاحمر وفي
مأموريات لاجل مسمى وكذلك الاعانات على اختلاف أنواعها وبدل السفرية أو
المصاريف المظهرية وما شابه ذلك لا تستقطع منها الخمسة في المائة ولا تحسب في
تسوية المعاش أو المكافأة .

المادة الرابعة

لا تستقطع الخمسة في المائة من ماهيات الموظفين والمستخدمين الآتي ذكرهم
ولذلك لا يكون لهم أدنى حق في المعاش :
أولاً - العمال الذين من الانواع المبينة في الجدول حرف (ا) المرفق بهذا القانون .
ثانياً - الموظفون والمستخدمون المعينون بموجب عقد يجوز لهم مزاي
خصوصية في صورة مكافأة .

ثالثاً - الموظفون والمستخدمون المعينون بصفة وقتية أو الى أجل مسمى . على
أن الموظفين والمستخدمين الذين يؤخذون من وظائف دائمة لتأدية وظائف وقتية
أو الى أجل مسمى يستمر استقطاع الخمسة في المائة من ماهياتهم ونحسب لهم في تسوية
المعاش مدة الخدمة التي يقضونها بهذه الصفة . ويكون الاستقطاع من الماهية التي
كانت تعطى لهم في وظائفهم الدائمة . ولا يجوز زيادة مقدار الماهية الجاري الاستقطاع
منها الا بعد موافقة اللجنة المالية .

ومع ذلك يجوز للموظفين والمستخدمين الذين من النوع الثاني الحصول على معاش
في الاحوال الاستثنائية المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة الخامسة

لا يستقطع شيء ما من المعاشات ولا يجوز التنازل عن المعاشات ومكافآت الرقت
ولا توقيع الحجز عليهما الا في الاحوال وفي الحدود المنصوص عليها في الامر العالي
الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ .

المادة السادسة

لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المتنازع في أي معاش تم قيده متى مضت
أربعة أشهر من تاريخ تسليم السركي المبين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن .
ويتبدى هذا الميعاد فيما يختص بالمعاشات التي يجب استبدالها حتماً بمقتضى المادة (٥٠)
الآتية من تاريخ دفع رأس المال المستبدل به المعاش .
لا تقبل أية منازعة تتعلق بمقدار المكافأة الا اذا قدمت الى نظارة المالية في الاشهر
الاربعة التالية لتاريخ صرف المكافأة .

وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم
قيده أو المكافأة التي تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد المذكور أمام أية
محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لأي سبب كان ونحت أية حجة كانت .

ولا يجوز أيضا قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها .

المادة السابعة

لا تسري أحكام هذا القانون على الآتي ذكرهم

أولاً - ضباط العسكرية البرية والبحرية

ثانياً - أطباء العسكرية البرية والبحرية وأطباء المستشفيات العسكرية .

الباب الثاني

مدة الخدمة التي تعطى الحق في المعاش أو في المكافأة

المادة الثامنة

تحسب مدة الخدمة الملكية في تسوية المعاشات أو المكافآت من ابتداء سن الثاني عشرة سنة كاملة .

ولا تستقطع الحصة في المائة إلا من ماهيات الموظفين والمستخدمين الدائمين الذين يكون عمرهم أكثر من ثمانين سنة . وكل ما يكون استقطاع المعاش من ماهيات الموظفين والمستخدمين قبل بلوغهم سن الثمانين سنة كاملة يجب رده إليهم .

يعتمد في تقدير سن الموظفين والمستخدمين على شهادة الميلاد أو على شهادة رسمية مستخرجة من دفتر قيد المواليد . وفي حالة عدم إمكان الحصول على إحدى هاتين الشهادتين يعتمد على تقدير القومسيون الطبي بالقاهرة أو بالإسكندرية أو على تقدير طبيين مستخدمين في الحكومة منتخبين لهذا الغرض في المديرات وفي المحافظات .

المادة التاسعة

الخدمات التي لم يجر على مرتبها حكم الاستقطاع لا تحسب في تسوية المعاش في أي حال من الأحوال .

ويكون الاستقطاع للمعاش شهرياً . ولا يجوز توريد أي مبلغ كان عن مدد خدمة سابقة لم يجر عليها حكم الاستقطاع بقصد حساب هذه المدد في تسوية المعاش أو المكافأة .

ويستثنى من ذلك مدة الاختبار المقررة في اللائحة العمومية لقبول وترقية المستخدمين الملكيين فإن هذه المدة تحسب في المعاش في مقابل توريد قيمة الاستقطاع الخاصة بها . وذلك إذا قضاه المستخدم بصفة مرضية بعد سن الثاني عشرة سنة كاملة وعين بعد انتهائهما بصفة دلتة .

المادة العاشرة

مدة الخدمة التي تؤدي بعد سن الثاني عشرة سنة في العسكرية البرية والبحرية تضم إلى مدة الخدمة الملكية في تسوية المعاش وتحتسب من تاريخ الترقية إلى رتبة ضابط أو إلى وظيفة مماثلة لهذه الرتبة .

المادة الحادية عشرة

مدة الخدمة العسكرية التي تؤدي في الحرب قبل سن الثاني عشرة سنة كاملة تحسب في تسوية المعاش في مقابل توريد قيمة استقطاع الحصة في المائة عنها . والمدة التي تقضي في الحرب سواء كانت في العسكرية البرية أو البحرية تحسب في تسوية المعاش بالكيفية المقررة في قانون المعاشات العسكرية .

الباب الثالث

المعاشات والمكافآت

المادة الثانية عشرة

تقسم المعاشات والمكافآت إلى ستة أنواع وهي :

أولاً - معاشات التقاعد .

ثانياً - معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الدائمين المرفوقين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر أو بقرار خصوصي من مجلس النظار .

ثالثاً - المعاشات والمكافآت الممنوحة بسبب عاهات أو أمراض .

رابعاً - المعاشات والمكافآت الممنوحة إلى عائلات أرباب المعاشات والموظفين والمستخدمين .

خامساً - المكافآت الممنوحة إلى المستخدمين الموقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وإلى عائلاتهم .

سادساً - المعاشات والمكافآت الاستثنائية .

النوع الأول - معاشات التقاعد

المادة الثالثة عشرة

يستحق معاش التقاعد عند اتمام السنة الخامسة والخمسين وبعد مضي خمس عشرة سنة كاملة في الخدمة .

الموظفون أو المستخدمون الذين يتقاعدون بهذه الكيفية لا يجوز إعادة أحد منهم إلى الخدمة ولكن هذا الحكم لا يسري على الموظفين المعيّنين بأمر عال .

المادة الرابعة عشرة

مق بلع سن الموظفين والمستخدمين الملكيين ستين سنة وجب إحالتهم على المعاش حتما . ومع ذلك يجوز إبقاؤهم في الخدمة بناء على طلبهم وبصفة استثنائية لغاية الخامسة والستين وذلك بمقتضى أمر عال يصدر بناء على طلب مجلس النظارة . ولا يجوز مطلقا إبقاء أي موظف أو مستخدم في الخدمة بعد هذا السن . لا تسري أحكام الفقرة السابقة على النظارة .

أما المستخدمون الموقنون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال فيرفتون متى بلغوا الخامسة والستين

المادة الخامسة عشرة

تكون تسوية معاش التقاعد باعتبار متوسط الماشيات التي ناطها الموظف أو المستخدم في السنتين الأخيرتين من خدمته وجرى عليها حكم الاستقطاع . ويجب أن تكون السنتان المذكورتان مدة خدمة حقيقية لا يدخل فيها مدد الخلوة والغياب والاجازات والايكاف التي لا تحسب في تسوية المعاش على مقتضى أحكام هذا القانون^(١).

(١) مثال ذلك : اذا كانت ماهية الموظف أو المستخدم في الشهر ٣٠ جنبها مصريا في مدة السنتين الأخيرتين وكانت ٢٥ جنبها مصريا في الشهر في السنة السابقة لهذه المدة فيفرض حصول خلوة في الخدمة مدة ستة أشهر في خلال السنتين الأخيرتين يكون حسابان متوسط الماشية كما يأتي :

جنبه مصري

٥٤٠ قيمة ماهية ١٨ شهرا باعتبار ٣٠ جنبها مصريا

١٥٠ " " ٦ أشهر " ٢٥ " " "

٦٩٠ المجموع

مليم ج ٢٠٠

فيكون متوسط الماشية هو $\frac{690}{24} = 28.75$

معاش التقاعد للموظفين الملكيين

المادة السادسة عشرة

معاش التقاعد المبني على متوسط الماشية السنوية المقرر بمقتضى أحكام المادة السابقة تكون تسويته باعتبار جزء واحد من ستين جزءاً من هذا المتوسط عن كل سنة من سني الخدمة .

لا يجوز أن يتجاوز المعاش في أي حال من الأحوال النهايات العظمى الموضحة بعد :
أولاً - ثلاثة أرباع متوسط الماشية - اذا كانت الماشية أقل من ١٧٨ جنبها مصريا
ثانياً - مائة وأربعة وثلاثون جنبها مصريا / اذا كانت الماشية من ١٧٨ جنبها مصريا الى ٢٠٠ جنبه مصري .

ثالثاً - ثلثا متوسط الماشية بدون أن يتجاوز أي معاش كان اذا كانت الماشية أكثر من ٢٠٠ جنبه مصري ٨٠٠ جنبه في السنة

معاش التقاعد للعسكرية الذين يدخلون في الخدمة الملكية

المادة السابعة عشرة

ضباط العسكرية البرية والبحرية الذين يكون عمرهم أكثر من خمس وخمسين سنة لا يجوز قبولهم في الخدمة الملكية الا بمقتضى أمر عال يصدر بناء على طلب مجلس النظارة .

المادة الثامنة عشرة

الضباط الذين تسري عليهم قوانين المعاشات العسكرية سواء كانوا منفصلين عن الخدمة أو لا يزالون بها اذا قبلوا في الخدمة الملكية فتكون تسوية معاشهم عن مجموع مدة خدمتهم العسكرية والملكية طبقا لاحكام هذا القانون دون سواء كان خدمتهم لم تكن الاملكية .

أما مددة الاستيداع في الخدمة العسكرية فيتبع فيها الاحكام المتعلقة بالمعاشات العسكرية .

ومع ذلك فان الضباط الساري عليهم قانون المعاشات العسكرية الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ الذين دخلوا في خدمة العسكرية البرية أو البحرية قبل ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ إذا نقلوا الى الخدمة الملكية تستمر معاملتهم بالقانون المذكور دون سواء عن مددة

خدمتهم العسكرية والملكية بشرط أن يكون عند نقلهم قد مضى عليهم في الخدمة العسكرية مدة تخولهم الحق في المعاش على مقتضى ذلك القانون المذكور.

ويسري قانون المعاشات العسكرية على ضباط العسكرية البرية والبحرية المنقولين الى البوليس وإلى خفر السواحل بدون خلل في خدمتهم.

لما جيع الضباط الآخريين الذين يدخلون في خدمة إحدى هاتين المصطفيين قدسري عليهم أحكام هذا القانون.

الصف ضباط والعساكر في العسكرية البرية والبحرية الذين يقبلون في الخدمة الملكية بما فيها خدمة البوليس وخفر السواحل سواء كان ذلك بعد انفصالهم من الخدمة العسكرية أو في حال وجودهم بها تسري عليهم أحكام هذا القانون المختصة بالخدمة الخارجيين عن هيئة العمال.

المادة التاسعة عشرة

إذا دخل أحد أرباب المعاشات العسكرية في خدمة مصلحة ملكية قطع معاشه مادام موجودا في الخدمة الملكية.

وعند انفصاله من الخدمة نهائيا يعاد اليه معاشه الأصلي ما لم يكن له قائدة بالنظر الى خدمته الجديدة في إعادة تسوية معاشه الاول. وفي هذه الحالة يسوى معاشه الجديد بالكيفية المنصوص عليها في الفقرتين الاوليين من المادة الثامنة عشرة.

النوع الثاني - معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين

الدائمين المرفوتين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر

أو بقرار خصوصي من مجلس النظار

المادة العشرون

من يرفق من خدمة الحكومة من الموظفين أو المستخدمين الدائمين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر أو بقرار خصوصي من مجلس النظار يكون له الحق في المعاش أو المكافأة

ويكون حساب المعاش أو المكافأة بمقتضى القواعد الآتية :

أولا - إذا كانت مدة خدمة الموظف أو المستخدم المرفوت سبع سنوات أو أقل من سبع سنوات فيعطى مكافأة تعادل ماهية شهر واحد من ماهيته الأخيرة عن كل سنة من سني خدمته.

ثانيا - إذا كانت مدة خدمته أكثر من سبع سنوات لغاية اثني عشرة سنة فتحسب المكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهيته الأخيرة عن كل سنة من السنوات السبع الأولى وباعتبار ماهية شهرين عن كل سنة من السنين التالية.

ثالثا - إذا كانت مدة خدمته أكثر من اثني عشرة سنة وأقل من خمس عشرة سنة فتحسب المكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهيته الأخيرة عن كل سنة من السنوات السبع الأولى وباعتبار ماهية شهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية وباعتبار ماهية ثلاثة أشهر عن كل سنة بعد السنة الثانية عشرة.

رابعا - إذا كانت مدة خدمته خمس عشرة سنة أو أكثر من خمس عشرة سنة فيعطى معاشا يعادل ربع متوسط ماهية السنتين الأخيرتين. ويضاف الى ذلك جزء واحد من ستين جزءا من متوسط الماهية المذكورة عن كل سنة بعد السنة الخامسة عشرة مع عدم مجاوز النهايات العظمى المقررة في المادة السادسة عشرة.

النظار ووكلاء النظارات ورؤساء الديوان الخديوي والسر تشرىفاي خديوي ومدير عموم الاوقاف اذا تركوا وظائفهم بسبب الاستعفاء يعاملون فيما يخص بالمعاش والمكافأة مثل الموظفين الذين ألغيت وظائفهم.

النوع الثالث - المعاشات والمكافآت المنوطة

بسبب عاهات أو امراض

المادة الحادية والعشرون

كل موظف أو مستخدم دائم أصبح غير قادر على خدمة الحكومة بسبب عاهات أو امراض أصابته في أثناء خدمته فله الحق في ذات المعاش أو المكافأة التي كان ينالها لو رفق بسبب الغاء الوظيفة.

المادة الثانية والعشرون

كل من يطلب تسوية معاشه أو مكافأته من الموظفين أو المستخدمين الدائمين بسبب عاهة أو مرض يجب الكشف عليه بمعرفة القومسيون الطبي بالقاهرة.

فإذا رأى هذا القومسيون أن العاهة أو المرض لم يبلغا من الشدة درجة تجعل الموظف أو المستخدم غير قادر على الخدمة جاز لهذا الموظف أو المستخدم بناء على تقديمه شهادة محررة من طبيبين متضمتين لرأى مخالف لرأى القومسيون المذكور ان يطلب تشكيل لجنة مؤلفة من طبيب تعينه المصلحة وطبيب آخر يعينه هو ومن طبيب

ثالث يعينه الطبيب الاولان . وهذه اللجنة تحكم بصفة نهائية فيما اذا كانت العاهة او المرض قد بلغا درجة من الشدة تجعل الموظف او المستخدم غير قادر على الخدمة . اما الموظف او المستخدم الذي يكون في جهة خارجة عن القطر المصري ويصاب بعاهة او مرض فيجب عليه ان يقدم تأييدا لطلب المعاش او المكافأة شهادة محررة من طبيين حائزين لشهادة الدكتورية ويكونان مستخدمين بصفتهما المذكورة في مصلحة عمومية بشرط التصديق على صحة امضاءهما ووظيفتهما من جهة الاختصاص . وتحفظ الحكومة المصرية لنفسها الحق في تعيين هذين الطبيين اذا رأت لزوما لذلك . وفي هذه الحالة يجوز للموظف او المستخدم ان ينتفع باحكام الفقرة الثانية من هذه المادة .

المادة الثالثة والعشرون

الموظف او المستخدم الذي يتضح عدم اقتداره على خدمة الحكومة بالكيفية الموضحة في المادة السابقة لا يجوز ابقاؤه في وظيفته . ويكون حساب المعاش او المكافأة له باعتبار أن تاريخ الشهادة الطبية هو نهاية مدة خدمته ولو كان حاصلا على اجازة اعتيادية او مرضية .

النوع الرابع - المعاشات والمكافآت الممنوحة

الى عائلات ارباب المعاشات والموظفين والمستخدمين

المادة الرابعة والعشرون

للاشخاص الآتي بيانهم الحق في معاش يعادل نصف معاش المتوفي او نصف ما كان يستحقه من المعاش لو كان في يوم وفاته قد تقاعد بمقتضى المادة (١٣) اورفت بحسب الحالة المتصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة (٢٠) وهم :

أولا - اراامل وأولاد ارباب المعاشات

ثانيا - اراامل وأولاد الموظفين والمستخدمين

فاذا كانت مدة خدمة الموظف او المستخدم عند وفاته اقل من خمس عشرة سنة يعطى المستحقون من الارامل والاولاد نصف المكافأة التي كان يستحقها مورثهم لورفت في يوم وفاته .

المادة الخامسة والعشرون

يقسم المعاش او المكافأة الممنوحة بين المستحقين من الارامل والاولاد باعتبار

النصف للارملة او الارامل والنصف الآخر للاولاد بمخصص متساوية . وفي حالة عدم وجود ارملة يعطى المستحقون من الاولاد نصف المعاش الذي كان مرتبا لمورثهم او نصف ما كان يستحقه من المعاش او المكافأة لو رفت في يوم وفاته ويقسم هذا النصف بينهم حصصا متساوية . فاذا لم تكن ارملة ووجد ولد واحد مستحق يعطى هذا الولد ربع المعاش الذي كان مرتبا للمتوفي او ربع ما كان يستحقه من المعاش او المكافأة . فاذا لم يكن ولد مستحق ووجدت ارملة واحدة تعطى الارملة ثلث المعاش الذي كان مرتبا للمتوفي او ثلث ما كان يستحقه من المعاش او المكافأة . فاذا لم يكن ولد مستحق ووجد جلة اراامل فيعطين ثلث المعاش الذي كان مرتبا للمتوفي او ثلث ما كان يستحقه من المعاش او المكافأة . ويقسم هذا الثلث بينهم حصصا متساوية .

المادة السادسة والعشرون

النهاية العظمى للمعاش الذي يؤول الى الارامل والاولاد قد تحدت بمبلغ ٣٠٠ جنيه مصري

المادة السابعة والعشرون

لاحق للاشخاص الآتي بيانهم في المعاش او المكافأة وهم :

أولا - اراامل ارباب المعاشات اذا كان عقد الزواج قد حصل بعد تقاعد صاحب المعاش اورفته او قبل ذلك بمدة اقل من سنة . وكذلك الاولاد المرزوقون من هذا الزواج .

ثانيا - اراامل الموظفين والمستخدمين اذا كان عقد الزواج قد حصل قبل وفاة الموظف او المستخدم بمدة اقل من سنة . وكذلك الاولاد المرزوقون من هذا الزواج . ثالثا - الاولاد الذكور الذين يكونون قد اكملوا الثامنة عشرة من عمرهم في يوم وفاة والدهم .

رابعا - البنات اللواتي يكن متزوجات او اراامل او مطلقات في يوم وفاة والدهن .

المادة الثامنة والعشرون

يقطع معاش الاشخاص الآتي بيانهم وهم :

أولا - الارامل اللواتي يتزوجن .

ثانيا - الاولاد الذكور متى اكملوا الثامنة عشرة من عمرهم .

ثالثا - البنات متى عقد عليهن للزواج .

رابعا - الاولاد الذكور والاناث المستخدمين بمهنية في مصالح الحكومة والذين قبلوا مجاناً في المدارس الاميرية او ارسلوا الى الخارج على نفقة الحكومة ليتمموا دروسهم . على ان حقهم في المعاش يعود لهم اذا رفقوا من خدمة الحكومة او خرجوا من المدارس .

المادة التاسعة والعشرون

لا يعاد المعاش الى الارامل اللواتي يطلقن بعد الزواج أو يتزلجن مرة ثانية . وهذا الحكم يسري أيضا على البنات اللواتي يتزوجن ثم يطلقن أو يتزلجن .

المادة الثلاثون

لا حق في المعاش لمن يتوفى بعلمها المستخدم أو صاحب المعاش وهي مطلقة منه .

المادة الحادية والثلاثون

حصة الارامل اللواتي يتوفين أو يتزوجن وحصة الاولاد الذكور الذين يكملون الثامنة عشرة من عمرهم أو الذين يموتون قبل بلوغ هذا السن وحصة البنات اللواتي يتزوجن أو يمتن لا تؤول الى باقي المستحقين .

النوع الخامس - المكافآت الممنوحة الى المستخدمين الموقتين والخدمة الخارجيين عن هيئة العمال والى عائلاتهم .

المادة الثانية والثلاثون

المستخدمون الموقتون والخدمة الخارجيون عن هيئة العمال المندرجون في الجدول حرف (أ) الذين يرفقون بسبب العاهة أو المرض أو كبر السن مما يجعلهم غير لائقين للخدمة تعطى لهم مكافأة معادلة لمهنية نصف شهر واحد من ماهيتهم الاخيرة عن كل سنة من سني خدمتهم بشرط أن لا تتجاوز هذه المكافأة ماهية سنة واحدة .

أحوال العاهة أو المرض أو كبر السن التي تخول الحق في المكافأة بمقتضى الفقرة السابقة يجب اثباتها بمعرفة طبيبين تعينهما الحكومة .

المستخدمون الموقتون والخدمة الخارجيون عن هيئة العمال الذين يعينون فيما بعد بصفة دائمة لا يجوز لهم في أي حال من الاحوال أن يطالبوا بالمكافأة المنصوص عليها في الفقرة الاولى عن مدد خدمتهم السابقة .

ارامل وأولاد المستخدمين الموقتين والخدمة الخارجيين عن هيئة العمال المتوفين في الخدمة تعطى لهم مكافأة معادلة لنصف المكافأة التي تقضى الفقرة الاولى بمقتضاها الى

نفس المستخدم الموقت أو الخارج عن هيئة العمال فيما لو رقت يوم وفاته وذلك بالكيفية وبمراعاة القيود المنصوص عليها في المادتين (٢٥ و ٢٧) .

ولا تسري أحكام هذه المادة على العمال باليومية . ولا تمنح أية مكافأة على مقتضى نص هذه المادة الى الأشخاص الآتي بياهم وهم : أولاً - المستخدمين الموقتون والخدمة الخارجيون عن هيئة العمال اذا كانوا مشتركين في صندوق من صناديق التعاون المقررة لها اعانة من قبل الحكومة ولا أراملهم ولا أولادهم .

ثانياً - المستخدمين الموقتون والخدمة الخارجيون عن هيئة العمال الذين نالوا من احدى مصالح الحكومة مكافأة أو منحة أو مساعدة ما بمناسبة رقمهم .

ثالثاً - أرامل وأولاد المستخدمين الموقتين والخدمة الخارجيين عن هيئة العمال الذين نالوا من احدى مصالح الحكومة مكافأة أو منحة أو مساعدة ما بمناسبة وفاة مورثهم .

النوع السادس - المعاشات والمكافآت الاستثنائية

المادة الثالثة والثلاثون

تمنح المعاشات أو المكافآت الاستثنائية للأشخاص الآتي بياهم وهم :

أولاً - الموظفون والمستخدمون الذين يصبحون غير قادرين على الخدمة بسبب حوادث قد نشأت بداهة عن تأدية أعمال وظيفتهم .

ثانياً - أرامل وأيتام الموظفين والمستخدمين الذين فقدوا حياتهم أثناء تأدية أعمال وظيفتهم أو بسببها .

وهذه الاحكام تسري على الموظفين والمستخدمين الدائمين وعلى الموظفين والمستخدمين الموقتين وعلى الخدمة الخارجيين عن هيئة العمال الوارد بياهم في الجدول حرف (أ) وكذلك على الموظفين والمستخدمين المعينين بعهود اذا لم ينص في هذه العقود على منحهم أو منح عائلاتهم أي تعويض أو معاش أو مكافأة فيما لو فقدوا حياتهم أثناء تأدية أعمال وظيفتهم أو بسببها أو أصبحوا غير قادرين على الخدمة بسبب حوادث قد نشأت بداهة عن تأدية أعمال وظيفتهم .

المادة الرابعة والثلاثون

الحوادث التي يترتب عليها الوفاة أو الاصابة بجروح يصير اثباتها فوراً بمعرفة طبيبين من مستخدمي الحكومة وبمقتضى شهادات محرر على حسب الاستمارة نمرة ٢ المرفقة بهذا القانون

ويشرع في اجراء التحقيق لاثبات أن الموظف أو المستخدم كان في حال موة أو اصابته بالجروح قائما حقيقة بتأدية أعمال وظيفته وأن الرفاة أو الجروح قد نشأت بالبداية عن قيامه باداء تلك الاعمال .

والتقرير الخاص بالتحقيق يرسل مع شهادات الاطباء الى نظارة المالية في أقرب وقت لاجل تسوية المعاش أو المكافأة اذا اقتضى الحال طبقا لأحكام هذا القانون .

واذا كان الكشف الطبي لم يحصل الا من طبيب واحد وجب أن يبين في التقرير الاسباب التي اقتضت ذلك . وفي هذه الحالة يجوز لرئيس المصلحة التابع لها الموظف أو المستخدم الذي اصابه الحادث ولنظارة المالية أيضا اجراء كشف طبي آخر بمعرفة طبيبين آخرين من مستخدمي الحكومة .

المادة الخامسة والثلاثون

المعاش الاستثنائي الممنوح بموجب الفقرة الاولى من المادة (٣٣) يقيد بصفة نهائية متى تجاوز صاحبه الستين من عمره أو ثبت أنه غير قابل للشفاء .

وأثبت عدم امكان الشفاء يكون بعد وقوع الحادث بسنتين بمعرفة القومسيون الطبي بالقاهرة أو طبيبين يتقدمهما القومسيون لهذا الغرض . أما أبواب المعاشات الموجودة خارجا عن القطر المصري فاثبات عدم امكان شفائهم يكون بعد وقوع الحادث بسنتين أيضا وبمعرفة طبيبين حائزين لشهادة الدكتوراة ويكونان مستخدمين بصفتها المذكورة في مصلحة عمومية بشرط التصديق على صحة امضاءهما ووظيفتهما من جهة الاختصاص .

وفي حالة ما اذا ثبت من الكشف الطبي أن صاحب المعاش قد شفي من الجروح التي اصابته بسبب تأدية أعمال وظيفته فيشطب المعاش الاستثنائي المرتب له وينتج ما يستحقه من المعاش أو المكافأة على واقع مدة خدمته مضافا اليها ثلاث سنوات مالم يكن أعيد الى خدمة الحكومة . ففي هذه الحالة الاخيرة يشطب المعاش الاستثنائي وعند احالته على المعاش ثانياً تحسب له مدة خدمته السابقة واللاحقة لمودته الى الخدمة مضافا اليها ثلاث سنوات في تسوية معاشه أو مكافأته بصفة نهائية .

المادة السادسة والثلاثون

تكون تسوية المعاشات الاستثنائية للموظفين والمستخدمين الجاري عليهم حكم الاستقطاع والموظفين والمستخدمين المعينين بعقود وهم المنصوص عليهم في المادة (٣٣) على حسب القواعد الآتية :

الموظف أو المستخدم الذي أصبح غير قادر على الخدمة لاصابته بحادث شديد قد نشأ بالبداية عن تأدية أعمال وظيفته وكانت مدة خدمته أقل من عشر سنوات يعطى معاشا مساويا لربع ما هيته الاخيرة .

أما اذا كانت مدة خدمته عشر سنوات أو أزيد يضم له خمس سنوات على مدة خدمته لاجل تسوية المعاش الاستثنائي .

وتكون تسوية المعاش بمقتضى أحكام المادة (٢٠) . وتعتبر المدة الاضافية أسوة بمدة الخدمة الحقيقية تماما عند عمل هذه التسوية . ومع ذلك فقاعدة حساب المعاش تكون بحسب آخر ماهية للموظف أو المستخدم .

ويرخص لنظارة المالية في الاحوال الاستثنائية التي يكون الحكم فيها لهذه النظارة دون سواها أن تمنح المعاش بحسب ما تراه مناسبا لشدة الاصابة بالجرح .

ولا يجوز في أي حال من الاحوال أن يتجاوز المعاش النهايات العظمى المحددة في المادة (١٦) .

المادة السابعة والثلاثون

أرامل وأولاد الموظفين أو المستخدمين الذين فقدوا الحياة أثناء تأدية أعمال وظيفتهم أو الذين توفوا عقب ما اصابهم من الجروح أثناء تأدية أعمال وظيفتهم لهم الحق في نصف ما كان يعطى من المعاش للموظف أو المستخدم نفسه بمقتضى المادة السابقة فيما لو كان احيل على المعاش عقب حادث جعله غير قادر على الاستمرار في تأدية خدمته .

يرخص لنظارة المالية في الاحوال الاستثنائية التي يكون الحكم فيها لهذه النظارة

دون سواها ان تمنح مقدارا من المعاش اكبر من المقدار المنصوص عليه في الفقرة

السابقة بدون ان يتجاوز المعاش الممنوح بهذه الكيفية ما يعطى من المعاش لأرامل

وأولاد الموظف أو المستخدم على مقتضى المواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ اذا كان للموظف

أو المستخدم مدة كافية لاستحقاقه نهاية المعاش المنصوص عليه في المادة (١٦) مع اعتبار

آخر ماهية حصل عليها قاعدة في تسوية المعاش .

المادة الثامنة والثلاثون

الاحكام المختصة بتقسيم المعاشات بين الارامل والايام وبمقدار النهايات العظمى

لها وبسقوط الحق في المعاش وغير ذلك تسري على المعاشات الاستثنائية طبقا لاحكام

المواد (٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١) .

ومع ذلك فلأرامل الموظفين والمستخدمين الذين فقدوا الحياة أثناء تأدية أعمال

وظيفتهم أو بسببها الحق في المعاش على مقتضى المادتين (٢٤ و ٢٥) مهما كان التاريخ الذي حصل فيه عقد الزواج. والاولاد المرزوقون من هذا الزواج لهم هذا الحق أيضا.

المادة التاسعة والثلاثون

المستخدمون الموقتون والخدمة الخارجيون عن هيئة العمال الذين أصبحوا غير قادرين على الاستمرار في تأدية خدمتهم لاصابتهم بحوادث شديدة قد نشأت بالبداهة أثناء تأدية اعمال وظيفتهم تعطى لهم مكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهيتهم الاخيرة عن كل سنة من السنوات السبع الاولى من سني خدمتهم وباعتبار ماهية شهرين عن كل سنة من السنين الخمس التالية وباعتبار ماهية ثلاثة شهور عن كل سنة بعد السنة الثانية عشرة من سني خدمتهم.

يرخص لنظارة المالية في الاحوال الاستثنائية التي يكون الحكم فيها لهذه النظارة دون سواها أن تمنح المكافأة بحسب ما تراه مناسبا لشدة الإصابة بالجرح.

ولا يجوز في أي حال من الاحوال أن يكون مقدار المكافأة الممنوحة على مقتضى الفقرتين السابقتين اقل من عشرين جنيها ولا أكثر من مقدار ماهية سنتين من الماهية الاخيرة للمستخدم الموقت أو الخارج عن هيئة العمال.

أرامل وأولاد المستخدمين الموقتين والخدمة الخارجيين عن هيئة العمال الذين فقدوا حياتهم أثناء تأدية أشغال وظيفتهم أو بسببها يعطى لهم نصف المكافأة المقررة بمقتضى الفقرة الاولى.

يرخص لنظارة المالية في الاحوال الاستثنائية التي يكون الحكم فيها لهذه النظارة دون سواها أن تمنح مكافأة تفوق المقدار المنصوص عليه في الفقرة السابقة بحيث لا تتجاوز المكافأة الممنوحة مبلغا يعادل مقدار ماهية سنتين من الماهية الاخيرة للمستخدم الموقت أو الخارج عن هيئة العمال.

وتوزع المكافأة على حسب أحكام المادتين (٢٥ و ٢٧). وتصرف للأرامل والاولاد مهما كان التاريخ الذي حصل فيه عقد الزواج. وتسري أحكام هذه المادة أيضا على العمال باليومية.

الباب الرابع

طلب المعاش أو المكافأة

المادة الأربعون

يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة مع جميع المستندات في ميعاد ستة أشهر تقضي من اليوم الذي يفقد فيه الموظف أو المستخدم حقه في ماهية وظيفته.

أما الارامل والايام فيبتدي ميعاد الستة أشهر المذكورة بالنسبة اليهم من اليوم التالي لوفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش.

والمستخدمون المحالون على مجالس التأديب يبتدي ميعاد الستة أشهر بالنسبة اليهم من تاريخ الحكم الذي يصدر بشأن حقوقهم في المعاش.

كل طلب يخص بالمعاش أو بالمكافأة يجب تقديمه الى ناظر المالية مباشرة أو بواسطة رئيس المصلحة التابع لها الموظف أو المستخدم أو بواسطة المديرية أو المحافظة التي يقيم الارامل والايام في دائرتها.

يجب أنبات تقديم الطلب بمقتضى ايصال من مدير عموم الحسابات الاصلية أو رئيس المصلحة أو المدير أو المحافظ على حسب الاحوال أو بمقتضى اعلان عريه أحد المحضرين.

المادة الحادية والأربعون

إذا قدم أي طلب يخص بالمعاش أو بالمكافأة بعد انقضاء المواعيد المقررة في المادة السابقة وبخلاف الشكل المقرر فيها فيكون مرفوضا وتنفذ جميع حقوق الطالب في المعاش أو في المكافأة.

إذا قدم أحد المستخدمين من أرامل أو أولاد الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المتوفي طلبا بالمعاش أو بالمكافأة بالكيفية المبينة في المادة (٤٠) فذلك يمنع سقوط حق الارامل والاولاد الآخرين.

المادة الثانية والأربعون

طلبات المعاش التي تقدم من الارامل والايام يجب أن تكون مصحوبة بشهادة وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش وبتهللة محررة من جهة الاختصاص (على حسب الملحق رقم ١) مبينة فيها أسماء الارامل وتاريخ عقود الزواج وأسماء وأعمار أولاد الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المتوفي.

المادة الثالثة والأربعون

الطلبات التي يقدمها أرامل وأولاد الموظفين والمستخدمين وأرباب المعاشات يجب تعزيزها بشهادة تثبت صحة عدد الأولاد وتاريخ الزواج وتكون محررة من اثنين من موظفي الحكومة الذين لا يزالون في خدمتها أو الذين هم من أرباب المعاشات . وذلك فضلا عن الشهادة الصادرة من جهة الاختصاص الواجب تقديمها بمقتضى المادة السابقة . وكل شهادة مزورة تستوجب رفع الدعوى العمومية لمحاكمة من يؤديها .

الباب الخامس

تسوية المعاشات والمكافآت

المادة الرابعة والأربعون

المعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين أو المستخدمين المملكين بمقتضى هذا القانون تكون تسويتها بمعرفة نظارة المالية .

المادة الخامسة والأربعون

يحسب عمر الموظفين والمستخدمين ومدة خدمتهم بالسنين الافتراضية .

المادة السادسة والأربعون

تسوية المعاشات تكون على حسب مدة الخدمة الحقيقية بصرف النظر عن المدد الآتية :

أولاً - مدد الخلو

ثانياً - مدد الفجاء والاعجازات التي يكون صاحب الشأن استولى فيها على ما هيته بالكامل .

ثالثاً - مدد الإيقاف الذي ترتب عليه الحرمان من كامل الماهية أو من جزء منها .

المادة السابعة والأربعون

مدد الخدمة في السودان يضاف إليها نصف مقدارها . ويضاف مقدار النصف أيضا إلى مدد الخدمة في فنار أبي الكيزان وفنار الاخوين وفنار الاشرقي .

يحسب مدة الخدمة التي تؤدي جنوبى الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالى باعتبار ضعف مدتها الحقيقية بشرط أن يكون النقل أو الذهاب بأمورية إلى جنوبى هذا العرض قد حصل بمقتضى أمر مكتوب من رئيس المصلحة وبشرط أن كل مدة خدمة

فيه لا تقل عن ثلاثة شهور بلا انقطاع .

الموظف أو المستخدم الذي كان والده متقن إقامة شرعية في السودان عند ولادته لا يحق له في المدة الإضافية المنصوص عليها في الفقرة الأولى وإنما يضاف إلى مدة خدمته التي يؤديها جنوبى الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالى ثلث مقدارها فقط . المدد الإضافية المنصوص عليها في هذه المادة لا تسري على المستخدمين الموقتين ولا على الخدمة الخارجيين عن هيئة الصال .

المادة الثامنة والأربعون

عند عمل حساب مدة الخدمة لتسوية المعاش بصرف النظر في المجموع الختامى لهذه المدة عن كسور السنة التي تكون أقل من تسعة شهور . أما الكسور التي تعادل تسعة شهور أو أكثر فتحسب سنة كاملة .

المادة التاسعة والأربعون

تسوى مكافآت الرفق باعتبار الماهية الأخيرة للموظفين أو المستخدمين الدائمين أو الموقتين وللخدمة الخارجيين عن هيئة الصال . ولا يحسب لهم كسور الشهر في مجموع مدد خدمتهم .

المادة الحسون

المعاشات التي تسوى بمقتضى هذا القانون ويكون مقدارها أقل من ٥٠٠ مليم في الشهر لا يجوز قيدها ويجب استبدالها برأس مال من النقود طبقا لاحكام الامر العالى الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٣

الباب السادس

صرف المعاشات

المادة الحادية والحسون

يرتب المعاش للموظف أو المستخدم من تاريخ قطع ماهية وظيفته . ويرتب للأرامل والأيتام من اليوم التالي لوفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش . يعطى ميعاد شهر واحد بالأكثر لاجل تسليم الموظف أو المستخدم ما بهيئته . ويصرف اليه عن مدة التسليم مكافأة معادلة لما هيته لا يستقطع منها شيء إذ أن هذه المدة لا تحسب في المعاش . ويرتب له المعاش من يوم قطع المكافأة المذكورة .



ولا يجوز مد ميعاد الشهر المذكور الا بقرار خصوصي من مجلس النظار .

المادة الثانية والخمسون

مصرف المعاشات يكون شهريا باعتبار جزء واحد من اثنى عشر جزءا من المعاش السنوي بعد حلول ميعاد كل جزء . ويكون الصرف من خزانة نظارة المالية والمصالح المتدنية لذلك .

المادة الثالثة والخمسون

يجوز نظارة المالية أن تصرف موقفا من أصل المعاش أو المكافأة الجزئية الذي لا يكون موضوعا لأية منازعة كانت وذلك الى أن تتم تسوية المعاش أو المكافأة بصفة نهائية .

الباب السابع

أرباب المعاشات والقدمات من الموظفين أو المستخدمين الذين يعودون الى الخدمة

المادة الرابعة والخمسون

لا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة سواء كان بصفة نهائية أو مؤقتة أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة الصالح فيوقف صرف معاشه .

أرباب المعاشات والقدمات من الموظفين أو المستخدمين الذين يعودون الى الخدمة من تاريخ هذا اليوم يسري عليهم هذا القانون دون سواء فيما يخص تسوية معاشهم أو مكافأته تسوية نهائية مهما كان قانون المعاشات الذي كان جاريا العمل به وقت دخولهم في الخدمة لأول مرة . وتكون هذه التسوية النهائية عن مجموع مدة خدمتهم السابقة لعودتهم الى الخدمة واللاحقة لها .

ومع ذلك فأرباب المعاشات الذين يعودون الى الخدمة لهم الحق في أن يطلبوا بعد اتصالهم منها اعادة ترتيب معاشهم السابق مجردا كالتالي .

معاش أرامل وأولاد أرباب المعاشات الذين يعودون الى الخدمة بصفة نهائية ويتوفون في أنسابها تكون تسويته بحسب اختيارهم اما عن مجموع مدة خدمة مورثهم يقتضى احكام هذا القانون أو باعتبار المعاش الذي كان مرتباً لمورثهم قبل عودته الى الخدمة وبمقتضى القانون الذي نال المورث معاشه بموجبه .

وإذا كان احد الموظفين أو المستخدمين القديما قد اخذ مكافأة عند انفصاله من الخدمة فيكون مخيرا عند عودته اليها بصفة نهائية بين عدم رد هذه المكافأة وفي هذه

الحالة لا تحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية ما يستحقه من المعاش أو المكافأة عن مدة خدمته الجديدة وبين رد المكافأة باكملها في ميعاد لا يتجاوز الستة أشهر وفي هذه الحالة تحسب له مدة خدمته السابقة في التسوية النهائية للمعاش أو المكافأة .

المادة الخامسة والخمسون

أرباب المعاشات الذين يعودون الى الخدمة بصفة مؤقتة أو بصفة خدمة خارجين عن هيئة العمال لا يكون لهم حق في المكافأة المنصوص عليها في المادة (٣٢) .

قدمات الموظفين والمستخدمين الدائمين الذين لا معاش لهم لذا أعيدوا الى الخدمة بصفة مؤقتة أو بصفة خدمة خارجين عن هيئة العمال تكون معاشهم عن مدة خدمتهم الجديدة على حسب احكام المادة (٣٢) .

المادة السادسة والخمسون

كل موظف أو مستخدم نال معاشا أو مكافأة بسبب عاهة أو مرض لا يجوز اعادته الى الخدمة الا بقرار خصوصي من مجلس النظار .

المادة السابعة والخمسون

إذا عاد الى الخدمة احد الموظفين أو المستخدمين الذين نالوا معاشا بسبب عاهة أو مرض ثم اخذ اجرة مرضية في خلال السنين الثلاث التي تلي عودته الى الخدمة فلا حق له أثناء هذه الاجرة في ماهية وتوقيتته . ولا يصرف له في مدة هذه الاجرة سوى قيمة المعاش الذي كان مرتباً له قبل عودته الى الخدمة .

وإذا كان الموظف أو المستخدم الذي عاد الى الخدمة قد اخذ مكافأة فقط بسبب عاهة أو مرض فلا يصرف له في مدة الاجرة المنصوص عليها في الفقرة السابقة سوى نصف ما عينه إذا كانت الماهية لا تزيد عن العشرين جنيتها ولشها إذا كانت تزيد عن العشرين جنيتها بحيث لا يقل المبلغ الذي يصرف له في هذه الحالة الأخيرة عن عشرة جنيهات .

المادة الثامنة والخمسون

أرباب المعاشات الذين يعودون الى خدمة الحكومة بصفة نهائية أو بصفة مؤقتة أو بصفة خدمة خارجين عن هيئة العمال بعد ان يكونوا قد استبدلوا معاشهم كله أو بعضه يستقطع من ما عينهم مبلغ يعادل قيمة المعاش المستبدل . فإذا كانت خدمتهم الجديدة نهائية فتسوية معاشهم عند وفاتهم تكون طبقا لاحكام هذا القانون باعتبار مجموع مدة خدمتهم كأنهم لم يستبدلوا معاشهم . ويرتب لهم معاش يعادل الفرق بين مقدار المعاش الناتج عن مجموع مدة خدمتهم وبين مقدار المعاش المستبدل .

ومع ذلك فلم الحق في أن يطلبوا إعادة ترتيب المعاش الذي كان مرتباً لهم بعد الاستبدال مجرداً كما كان .

أرباب المعاشات الذين يعودون إلى الخدمة بتأجيل أقل من الماهية التي حصل على مقتضاها تسوية معاشهم يستقطع منهم مبلغ معادل للفرق بين ما هيئهم الجديدة وبين الماهية القديمة مطروحة منها قيمة المعاش المستبدل . وإذا كانت ما هيئهم الجديدة معادلة أو أقل من ما هيئهم القديمة مطروحة منها مقدار المعاش المستبدل فلا يستقطع منهم شيء في نظير المعاش المستبدل .

المادة الثالثة والخمسون

أرامل وأولاد أرباب المعاشات الذين استعملوا معاشهم كله أو بعضه وتوفوا بعد عودتهم إلى الخدمة لهم الحق مع مراعاة الشروط والقيود المبينة في المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ من هذا القانون في نصف المعاش الذي كان يرتب لورثتهم على مقتضى الفقرة الأولى والفقرة الثانية من المادة (٥٨) لو وفيت في يوم وفاته .

الباب الثامن

سقوط الحق في المعاش أو في المكافأة

المادة الستون

يسقط حق الأشخاص الآتي بيدهم في المعاش أو في المكافأة ولو بعد قيد المعاش أو تسوية المكافأة وهم :

أولاً — كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في واقعة من الوقائع التي تعتبر جنائية في قانون العقوبات .

ثانياً — كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في تزوير أو اختلاس أو غدر أو سلب الأموال بالاحتيال أو نصب أو خيانة في الامانة . ومع ذلك فلا صاحب الشأن في الحالتين السابقتين في سبيل شهر من ابتداء تاريخ مسيرورة الحكم الصادر عليه نهائياً أن يرفع الأمر بمرجعة بسيطة إلى مجلس النظر بترحم فيها إبقاء كل أو جزء المعاش الذي سقط حقه فيه . ومجلس النظر يحكم في ذلك بطريقة فعلية بعد أخذ رأي مجلس التأديب المختص التابع له الموظف أو المستخدم أو مجلس التأديب المختص للمصلحة التي كان صاحب المعاش تابعاً لها وقت إحالة على المعاش .

المادة الحادية والستون

العزل بالكيفية المنصوص عليها في اللائحة يوجب سقوط كل الحقوق في المكافأة . إذا أعيد الموظف أو المستخدم المعزول بهذه الكيفية إلى الخدمة فقد خدمته السابقة لا تحسب في تسوية المعاش أو المكافأة عن مدة خدمته الجديدة .

لا يجوز الحكم بسقوط الحق في المعاش كله أو بعضه بسبب العزل إلا من مجلس التأديب المختص أو الهيئة التأديبية المختصة بذلك .

إذا أعيد إلى الخدمة موظف أو مستخدم معزول مع سقوط حقوقه كلها في المعاش فقد خدمته السابقة لا تحسب في تسوية المعاش أو المكافأة عن مدة خدمته الجديدة .

إذا أعيد إلى الخدمة موظف أو مستخدم معزول مع سقوط حقوقه في جزء من المعاش قدسوية معاشه النهائية تكون عن مجموع مدة خدمته السابقة للعزل واللاحقة له ويخص من مدة خدمته السابقة للعزل ربع مقدارها أو ثلثه أو نصفه أو غير ذلك بنسبة الحصة المستزلة من معاشه الأصلي .

وإذا عزل الموظف أو المستخدم بدون سقوط حقوقه في المعاش فقد خدمته السابقة تحسب في تسوية معاشه النهائية .

المادة الثانية والستون

للموظف أو المستخدم الذي يستغنى تسقط حقوقه في المعاش أو المكافأة . وإذا أعيد الموظف أو المستخدم المستغنى إلى الخدمة فقد خدمته السابقة على استغفائه تحسب له في المعاش أو المكافأة .

المستخدم الموقت أو الخارج عن هيئة العمال الذي يستغنى تسقط حقوقه في المكافأة المنصوص عليها في المادة (٣٣) . وإذا أعيد إلى الخدمة فقد خدمته السابقة على استغفائه لا تحسب له في تسوية المكافأة عن مدة خدمته الجديدة .

المادة الثالثة والستون

يستثنى من أحكام المادة السابقة المدرسات اللواتي يستغفن بقصد الزواج بأن يكون لهن حق في مكافأة معادلة لما هيئهن شهر واحد عن كل سنة من سني خدمتهن . وتمنح لهن هذه المكافأة مع مراعاة الشروط الآتية :

أولاً — أن يكون قد مضى عليهن في وقت تقديم الاستغفاء ثلاث سنوات كاملة في الخدمة .

ثانياً — أن تشهد نظارة المعارف العمومية بحسن سلوكهن وقيامهن بالخدمة

على ما يرام .

ثالثا - أن لا تصرف المكافأة إلا بعد الزواج وبشرط حصوله في مدة الأشهر الثلاثة التالية للاستغناء .

المادة الرابعة والستون

إذا استمر صاحب المعاش بعد عودته إلى الخدمة بصفتها ثابتة أو مؤقتة أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة الملك إلى استيلاء معاشه مع ما فيه وطبقته يعزل من الخدمة وتلقط حقوقه في المعاش بموجبها .

وكذلك الحال فيما يخص إزائل أو إزالته صاحب المعاش أو الموظف أو المستخدم الذين يقيمون في إحدى وظائف الحكومة ويسترون عن الاستيلاء على معاشهم مع ما فيه ونسبتهم .

ومع ذلك فإن إزائل وإزالته صاحب المعاش أو الموظف أو المستخدم الذين يقيمون في إحدى وظائف الحكومة يكرن لهم الخيار في الاستيلاء على ما فيه وتقسيم أو الاعتراض على أحد المعاش الآتي إليهم بطريق الإرث . وفي حالة وفاتهم يكون لهم الخيار في ذلك ما يستحقونه من المعاش أو المكافأة على حسب مدة خدمتهم أو المعاش الآتي إليهم بطريق الإرث .

المادة الخامسة والستون

يستطب من رفاة الحرية كل معاش لا يملك صاحبه بالتالي المستحقة منه في ميعاد ثلاث سنوات تحسب من تاريخ آخر صرف .

المادة السادسة والستون

ما يستحق من المعاش ولم يملك صاحبه في ميعاد سنة واحدة تحسب من تاريخ آخر صرف يصبح جزءا من الإرث .

الباب التاسع

المصالح غير المدرجة في ميزانية الحكومة

المادة السابعة والستون

لا تسري أحكام هذا القانون الأعلى للموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والعمال بالبوذية المربوطة بأهليتهم وأجرهم في ميزانية الحكومة العمومية

على أن حلت الأحكام تسري بصفة استثنائية على موظفي ومستخدمي المصالح الآتية غير المدرجة في ميزانية الحكومة :

أولا - مجلس الصحة البحرية والكورنيشات

ثانيا - قنصلي الجزيرة والجزيرة

ثالثا - المطبعة الأميرية

رابعا - الدائرة الخاصة

خامسا - الكتبخانة الخديوية

سادسا - مدير محوم ووكيل محوم وباشتهندس ديوان الأوقاف

الباب العاشر

أحكام وقتية وخصوصية

المادة الثامنة والستون

معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الموجودين الآن في الخدمة يسر تسويتها بمقتضى أحكام القوانين الجاري العمل بها الآن وهي :

القانون الصادر في ٥ ربيع الثاني سنة ١٢٧١ المعروف بقانون معيد يثا

القانون الصادر في ١٨ شوال سنة ١٢٨٧ المعروف بقانون إسمايل يثا

الأمر العالي الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣

القانون الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧ المعروف بقانون توفيق يثا

الأمر العالي الصادر في ٢٠ رجب سنة ١٢٨٧ القاضي باستقطاع اليوم الاحتياطي

المادة التاسعة والستون

الموظفون والمستخدمون الموجودون الآن في الخدمة ما عدا الميزنيين في المادة (٤) يسوغ معاملتهم بمقتضى أحكام هذا القانون . ويجب عليهم أن يقدموا طلبا بزيادة إلى قطارة التالية في ميعاد سنة أشهر تحسب من تاريخ هذا اليوم . ومن يطلب من هؤلاء الموظفين أو المستخدمين الانتفاع بهذا القانون في الميعاد المذكور ويكون ملزما عليه قانون معيد يثا أو قانون إسمايل يثا تستقطع من ما بهيته الحصة في السنة في المستقبل ويجب عليه أن يدفع للحكومة في ميعاد خمس سنوات الفرق بين الحصة في السنة واليوم الاحتياطي عن كامل مدة خدمته السابقة . ويكون الدفع باستقطاعات

متساوية من ماهية الشهيرة أو من معاشه اذا اقتضى الحال .
بعد انتهاء ميعاد السنة أشهر المذكورة في الفقرة السابقة فليوظفون والمستخدمون
الذين طلبوا معاملتهم بهذا القانون لا يجوز لهم في أي حال من الأحوال ونحت أية حجة
كانت أن يطلبوا الفداء منقول طلبهم . وكذلك الحساب فيما يخص الدين لم يطلبوا
للمعاملة بهذا القانون بل استمروا خاضعين لاحكام القوانين القديمة فانه لا يجوز لهم أن
يطلبوا الانتفاع باحكام هذا القانون .

المعاشات التي تقدم الى نظارة المالية يجب اتيانها بإصال معطى من مدير عموم
الحسابات المصرية أو من رئيس المصلحة التابع لها للوظف أو المستخدم .
مدد الخدمة السابقة للمؤداة بالكلية الآتي بيانا لا تحسب في المعاش في أي حال
من الأحوال حتى ولو دفع أصحابها قيمة الاستطلاع الخاص بها الذي لم يسبق خصمه
من ماهياتهم وهي :

أولاً - مدد الخدمة التي أداها أصحابها بصفة خدمة خارجين عن حجة العمال .
ثانياً - مدد الخدمة للمؤداة يقتضى عقود تضمن من إيا خصوصية في صورة مكافأة .
ثالثاً - مدد الخدمة للمؤداة بصفة وقتية أو الى أجل مسمى .
للموظفون والمستخدمون الموجودون الآن في الخدمة الذين كان عمرهم يزيد عن
٣٥ سنة عند دخولهم في الخدمة الدائمة يكون لهم حق في المعاش ويستعمل الحق في المائة
من ماهياتهم من تاريخ صدور هذا القانون اذا طلبوا ذلك في ميعاد ستة أشهر تخفى من
تاريخ صدور هذا القانون . ولكن مدد خدمتهم السابقة لا تحسب في المعاش ولا في مكافأته .
للمستخدمين الموقتون والخدمة الخارجون عن حجة العمال الموجودون الآن في
الخدمة بما فيهم صف الضباط والعساكر التابعون للجوليس ولخفر السواحل الذين
سبقت لهم الخدمة في الجيش يتمتعون من أحكام هذا القانون .

المادة السبعون

الموظفون والمستخدمون المثلون على المعاش أو المرفقون قبل تاريخ ١٥ أكتوبر
سنة ١٩٠٨ واستحقوا المعاش من ورثة للتوفيق والمستخدمين التوفيق قبل التاريخ
المذكور لا يجوز لهم في أي حال من الأحوال أن يتمتعوا من الاحكام السابقة بل
يعاملون بمقتضى قوانين المعاشات التي كانت سارية عليهم أو على مورثيهم .
ويجوز بصفة استثنائية للموظفين والمستخدمين الحاليين على المعاش أو المرفقون من
تاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٨ الى تاريخ صدور هذا القانون والمستحق المعاش من ورثة

الموظفين والمستخدمين المتوفين في خلال المدة المذكورة ان يطلبوا الانتفاع بأحكام
هذا القانون . ويجب أن يقدم الطلب الخامس بذلك في ميعاد ستة أشهر بشدي من تاريخ
صدور هذا القانون والاسقط حق أصحاب الشأن في المعاملة بأحكامه .
مستحقو المعاش من ورثة أصحاب المعاشات المتوفين قبل صدور هذا القانون ويعمل
لا يجوز لهم في أي حال من الأحوال أن يتمتعوا بأحكامه اذا كانت معاشات مورثيهم
قد انتهت بمقتضى لصوص القوانين السابقة .

الباب الحادي عشر

أحكام عمومية

المادة الحادية والسبعون

يعرض ناظر المالية على مجلس النظار الأحوال التي يظهر له أنها تستحق تصديراً
لاحد أحكام هذا القانون . وتفسير مجلس النظار يتدرج في الجرائم الرعية وتحدد أساساً
لتسوية الأحوال المعاملة لذلك ويعتبر تصديراً شريعياً ويكون العمل « واجبا »

المادة الثانية والسبعون

على نظار حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل مهم فيما يخصه .
صدر بمراسم عايد بن في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٢٧ (١٥ أبريل سنة ١٩٠٩)
(عباس حلمي)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية

(بطرس غالي)

ناظر المعارف العمومية

(سعد زغلول)

ناظر الحقانية

(حسين رشدي)

(محمد سعيد)

ناظر الأشغال العمومية والبحرية

(اسماعيل سري)

ناظر المالية

(احمد حشمت)

نسخة ١ (النصوص عليه في السادة الثانية والأربعين)

طلب ترتيب معاش لعائلة

الموقع من هذا الطلب على ترتيب معاش لعائلة

التي كان مستخدما في

(أو) من أرباب المعاشات وذلك على حسب الكتف الآتي اليه فيه أواميل وأولاد
التوقي بقية النسخة

أرملة (أو) أولاد ذكور		بنات	
أسماء	أسماء	أسماء	عمر

الامضاء :

تحريرا في

شهادة (النصوص عليها في السادة الثانية والأربعين)

نحن الموقعين على هذا الشهادة بناء على معرفتنا التوقي أن الكتف المبرور أعلاه
يحتوي أسماء ورتب بالشرط وذلك بحسب ما لعل - ونشهد أيضا أن زواج التوقي مع
حصل في

بالتاريخ

(يجب أن يوقع على هذه الشهادة ممثل من مطلق الحكومة أو من أرباب المعاشات)
الامضاء :

تقر على صحة ما توضح قبله
تقر على صحة ما توضح قبله
فيما يتعلق بالزواج (١)
فيما يتعلق بالزوجة (٢)

(١) إذا لم يترك التوقي أرملة ولا أولاد ذكور أو إذا لم يوضح بالكتف الذكور
في الحالات المعدة لذلك ما يفيد عدم وجودهم أو وفاتهم
(٢) جهة الاختصاص

نسخة ٢ (النصوص عليه في السادة الرابعة والثلاثين)

طلب معاش أو مكافأة استثنائية

باسم عائلة

التي كان مستخدما في

بوظيفة

وقتل أو أصيب بجرح أثناء تأدية أفعاله وظيفته أو بسببها

كتف بيان عائلة التوقي

أرملة (أو) أولاد ذكور		بنات	
أسماء	أسماء	أسماء	عمر

معلومات عن التوقي أو المصاب بجروح

اسمه ولقبه

ابن

حضر

التميم في

مدة خدمته في هذه المصلحة على حسب الدفتر الموجودة فيها الآن

وظيفة	مدة الخدمة التي حسب في تسوية المعاش أو المكافأة	معلومات			
		من	إلى	سنة	يوم

تاريخ الوفاة أو الإصابة بالجرح

سبب الوفاة أو الإصابة بالجرح

امضاء رئيس المصلحة :

تحريرا في

كتبه - الجروح سواء توجب عليها وفاة المستخدم أو لم يترتب يجب إثبات وجودها بمعرفة اثنين من أطباء الحكومة يلتفتن شهادة محرر عن حسب الصورة الآتية + وعلى رئيس السلطة في حالة قتل الموظف أو المستخدم أو جرحه إجراء تحقيق لاثبات ما إذا كان القتل أو الجرح حصل حقيقة أثناء تأدية وظيفته + ويرسل التقرير الذي يحرر نتيجة التحقيق إلى نظارة المسألة وهي تصدر قرارها بخصوص المعائن للفتن توثيقه أو المكافأة التفتن منها +

الشهادة الطبية (المنصوص عليها في المادة الرابعة والثلاثين)

نحن الموقعين على هذه الشهادة بالتأكد من صحة ما ذكره في هذه الشهادة من أن الجرح أو القتل كان موضع في الطب المحرر مع هذه + والتأكد من أن وفاته أو جرحه ناتج حقيقة عن الحادث المذكور في التقرير المحرر نتيجة التحقيق المرفق بهذه الشهادة + (في حالة الإصابة بجرح أو سكت فليس أن يوضع نوعها بالتفصيل الكافي في هذه الشهادة بالتطبيق نفس المادة الرابعة والثلاثين من قانون المعاشات المتكيلة وتكمل الشهادة بالكيفية الآتية) :

أن الوقع التي كانت سببا في الجرح أو الحادث والحالة التي عليها الآن الجرح تحسنا على اعتبار الجرح أو الحادث مما يدخل تحت نص الفقرة الأولى أو الثانية من المادة الثالثة والثلاثين من قانون المعاشات المتكيلة +

تحريرا في الأمضا الأمضا

خلق نمر ٣ (المنصوص عليه في المادة الرابعة والمادة الثانية والثلاثين)

جدول حرف (أ)

بيان الوظائف المتكيلة التي لم يسر على أربابها حكم الاستقطاع ولذلك ليس لهم الحق في المعاش عند الزمت :

عساكر البوليس بياده وسوارى ما عدا عساكر البوليس الاوردوين

مساعدين انتهاء التوريذات

مساعدين المرحلية

+ تعليم الجلياز

رؤساء المفتاحية والمناخية

رؤساء البرادين والبرادون

المرلفاء

المساحون والقصابون

الاستفجية بالمخازن

جبهية

رؤساء الطوبجية والطوبجية

مساعدين العمل الكيماوية

الصدلجية

أسطوانات التركيب وتلامذة التركيب

مقدمو القواصة والقواصة العرب

الباشقواصة الاراك والقواصة الاراك (١)

الجزيرجية

الباش جالة والجالة

الباش جابوية والجابوية

رؤساء العطشجية والعطشجية

رؤساء الاهوسة والقناطر والرياح والكرامات والحفر

رؤساء الاوصفة

مصابيح الحارات

باني رؤساء

المتاج

عدادو الاختبات وأصناف أخرى

أسطوانات الواهورات (٢)

مشغرو البوسات

عمال التطهير

الرسامون

(١) الباشقواصة الاراك والقواصة الاراك الجاري عليهم الآن حكم الاستقطاع

يبنى لهم الحق في المعاش

(٢) المهندسون الميكانيكيون سواقوا الواهورات والأسطوانات الذين تكون ماهيتهم

الشهيرة حصة جنهات فما فوق ليسوا من نوع الخدمة الخارجين عن هيئة العمال

رؤساء السعاة والسعاة

موزعو الخطابات

عمال الكهرباء

معادو حلقات الاسلاك والدلالون وخولا البيع

آل خبزة بالاهوسة وغيرهم

سعاة بالبوستة

رؤساء الفراشين والفراشون

الفقهاء

السياكون

اليلكنجية

باشحجاب وحجاب المحاكم الشرعية والاهلية والمختلطة

خفراء السواحل

الفرمجية

خفراء الملاحات

السيافورية على الكباري والاهوسة والقناطر

الباش سجانون والسجانون

رؤساء الخفراء والخفراء

الدلالون

محضرو المحاكم الشرعية

الاثمة والمؤذنون

رؤساء المطبعية والمطبعة ومساعدو المطبعية

الباش ترقية والترقية رجالا ونساء

الجنائية

رؤساء البحارة والبحارة

المراكبية

نيشانية البضائع

المهندسون الميكانيكيون ^(١) والتلامذة الميكانيكيون والمساكنيست والمطبخية

(١) المهندسون الميكانيكيون سواقو الواپورات والاسطوانات الذين تكون ماهيتهم

الشهرية خمسة جنيهات فما فوق ليسوا من نوع الخدمة الخارجين عن هيئة العمال

الكيالون

المعرفون

المتسكرون

المراضع

العمد

فانحو الصناديق

القبانية

الفوتوغرافيون

الغطاسون

الطابعية والبلطجية

رؤساء الشبالين والشبالون

ربع رؤساء

رؤساء البوغاز

رؤساء الذهبيات والفلايك

رؤساء البحارة والبحارة المملكون في الواپورات

الكشافون

سيارف البلاد

معاونو البوستة

صف الضباط والعساكر

الملاحظون

الباش ختامون واختامون والدوارون بورق التفتة

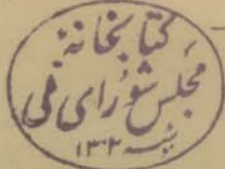
رؤساء الدومنجية والدومنجية

الفرآزون بالبوستة

عيادو المساحة

الناضورية

والاجمال ارباب الحرف والصنائع والخدم والخدمة السائرة والشغالة رجالا ونساء



۷۷
بادکاد او دنده کرمی نباد او خورای سبزه علی دود خورای مجرب
بازویم ۱۱ رجب ۹۰۰ در هر کبریا علی خاوند خورای مجرب
یونوی



